

## قضية اليوم

# الحاكم بأمر الاقتصاد يضلّ الحكومة عون نحو استدعاء سلامة الاقتصاد يضلّ الحكومة

**يبدو ان اللحظة حانت لمساءلة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حول مخالفاته المتتامية لقانون النقد والتسليف. بحسب المعلومات المتداولة، برز توجه لرئيس الجمهورية ميشال عون يقضي بالطلب إلى مجلس الوزراء استدعاء سلامة والاستماع إليه بعد حملة التهويل التي قادها نهاية الشهر الماضي ودعوته إلى تقليص القطاع العام استناداً إلى معطيات مضللة**

### محمد وهبة

«إعادة الانتظام القانوني إلى العلاقة بين مصرف لبنان والحكومة» هو العنوان الأبرز للمؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش الخميس الماضي فالمفترض بحاكم المصرف رياض سلامة أن يطبّق قانون النقد والتسليف الذي يحصر علاقته بالحكومة من خلال نصوص قانونية، لا عبر تصريحات مضلّلة - في مؤتمرات وعبر «تويتز» وفي لقاءات جانبية - تحقّل القطاع العام لمسؤولية العجز المالي وتشرط تقليصه لضبط العجز، فيما الهدف التغلّطة على حصة الدين العام من العجز بما فيها خدمته والمنفّعون منه.

كلمة بطيش الذي لم يُنح له قولها

### الحريي يوفد وسطاء إلى بعيداً للني رئيس الجمهورية عن استدعاء سلامة وفتح الملفات المشبوهة

في مجلس الوزراء رغم طلبه الكلام أكثر من مرّة، لم يُعتبر عن قناعته فحسب، بل أيضاً عن رغبة رئيس الجمهورية ميشال عون في إعادة الاعتبار للحدود القانونية بين المصرف والحكومة. وأهمية هذا الانتظام تكمن في وجود ملفات مصرفية ونقدية متخّرة للشبهات، أبرزها تلك التي تحقّق إليها بطيش، مثل الهندسات المالية وسياسة رفع الفائدة والقروض المدعومة.

وفي المعلومات أن توجهاً بدأ يتبلور لدى رئيس الجمهورية باستدعاء تطبيق المواد 71 و72 و117 من قانون المحاسبة العمومية التي تحدّد البات التعاون بين الجانبين. فإمادة الحريي ودفعه إلى إفاد وسطاء والى بعيدا لثني الرئيس عن ذلك، وتجنّب فتح الملفات التي استفاد منها الحريي نفسه، بصفتها أبرز المالكين لمجموعة البحر المتوسط، وآخرون

### البح في مصرف لبنان

في مؤتمر الحوكمة الذي دعا فيه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى تقليص القطاع العام، زعم سلامة أن «الركزي» كان سابقاً في مجال الإدارة الحكيمة من خلال ثلاث نقاط: بحثنا في سياسات التوظيف التي يجب أن تركز على تكافؤ الفرص، نحن لا نوظف إلا الأشخاص الذين نحن بحاجة إليهم، ننصف كل الموظفين بإخضاع ترفيتهم لعملية تقييم موحّدة ونطبق سياسة المحاسبة.

أبرز مثال على مزاعم سلامة أن عدد موظفي مصرف لبنان تراجع إلى نحو ألف موظف بعدما كان يتجاوز 1500 بسبب سياسات التقاعد المبكر الباهظة الكلفة التي ينفذها كل فترة من أجل «تقييم» المصرف من فائض الموظفين الذي يفرق فيه، وما عليه لتأكيد كلامه، إلا أن يقدم تقريراً بتطور كلفة الرواتب والأجور والتقديمات لموظفي المصرف فضلاً عن نسبة أقارب السياسيين وذوي الصلة بهم من الموظفين.

ومن أبرز الأمثلة السخاء الذي يُدفعه على نوابه الأربعة. فإضافة إلى رواتبهم الأساسية التي تتجاوز 40 مليون ليرة شهرياً، أو ما يوازي 59 مرّة الحد الأدنى للأجور، يمنحهم الحاكم هديّتين أساسيتين من المال العام: قرض ميسّر جدّاً بقيمة 600 ألف دولار، وتويضات سفر بقيمة 2000 دولار عن كل يوم في الخارج. والمفاجى أن معدل سفر نواب الحاكم يبلغ 15 يوماً في الشهر!

وأهداف الحكومة»، المادة 72 تحض

على أن «المصرف أن يقترح على الحكومة التدابير التي من شأنها التأثير المفيد على ميزان المدفوعات وحركة الاسعار والمالية العامة والنمو الاقتصادي (...) ويطلعهها على الأمور التي يعترضها مخرّعة بالاقتماد وبالتقد». فيما تنص المادة 71 على أن يقدّم الحاكم لوزير المالية «قبل 30 حزيران من كل سنة المالية» على مشروع موازنة 2019؛ وتعمليات المصرف خلالها، وينشر الميزانية والتقارير في الجريدة الرسمية خلال الشهر الذي يلي تقديمها لوزير المالية».

#### علاقات مشبوهة

على مدى السنوات الماضية، كان سلامة يقدم الميزانية والتقارير لوزير المال، إلا أنه، خلافاً لهذه النصوص ومستفيداً من العلاقات الثنائية التي نسجها مع وزراء المال، كان هناك إصرار على عدم عرض الميزانية والتقارير عن الحكومة، فكان الأمر يمرّ من دون مناقشة أو مساءلة. كما نسج سلامة علاقات مباشرة مع رؤساء الجمهورية والحكومة ومجلس النواب بعيداً عن القوانين الناظفة، ما يثير شكوكاً حول طبيعة «البيارات» التي كانت تجري.

والأسوا أن هذا الأمر يتكرّر حالياً لجهة النقاشات الدائرة حول مشروع



سلامة ليس قادراً على التمييز بين النقّات العامة وبين الناتج المحلي الإجمالي (هيلن الموسوي)

موازنة 2019، فالاجتماعات التي تعقد بشأن الموازنة بعضها ثنائي يضم الحريي وسلامة، وبعضها ثلاثي يضمهما مع وزير المال علي حسن خليل، أو رباعي يضم الثلاثة والرئيس عون. كما كان لافتاً أن رئيس مجلس النواب نبيه بري استدعى سلامة لسؤاله عن رأيه بالأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية بعدما طلب من وزير المال إطلاع تخلّته الخبائية على مشروع موازنة 2019؛ وكل هذه اللقاءات لا موجد دستورياً لها، وهي بلا معنى في ظل تجاوز المهل الدستورية، بدءاً من التأخّر في إعداد الموازنة (المفترض أن يكون في أيلول)، وإقرارها في مجلس الوزراء ثم إحالتها إلى مجلس النواب (عند بدء عقد تشريين الأول). علماً أن المجلس يات أمام مهلة محصورة لإقرارها قبل نهاية كانون الثاني تبعاً للمادة 86 من الدستور... وبالتأكيد، ليست المشكلة محصورة بدستورية الموازنة وقانونيتها، بل بضمونها في ظل العجز الكبير والزامات لبنان تجاه الدول المانحة بخفضه، وتوسيع الحكومة في الإنفاق السياسي

(..)

ينبغي تقليص حجم القطاع الإنتاجي، لكن يتم استغلال بعضها بعيداً عن «روحيتها» وأهدافها الاقتصادية. إذ «يجب أن تذهب القروض لمستحقّين من ذوي الدخل المحدود، وللمنشآت الإنتاجية المولدة لفرص العمل. ولا يجوز أن يبقى الدعم مشتتاً واستنسابياً، ومن الأسرار».

فوق هذا كلّه، قرّر سلامة، لغايات غير واضحة، ممارسة ضغط إعلامي

المركزي، تتوزّع على بندين: الإدارة العامة التي تمثّل 10% والدعم 3,7% الذي لا يتضمّن الكلفة التي يدفعها مصرف لبنان، وعموماً تعدّ هذه المساهمة مؤشراً على القيمة المضافة التي قدّمها القطاع العام للاقتصاد.

- نسبة الإنفاق العام إلى الناتج مؤشّر قياسي للمقارنة مع دول أخرى وليس لها أي معنى اقتصادي والأصحّ هو مقارنة كلفة الإنفاق على بند ما من أصل كلفة الإنفاق الإجمالي. هذا يعني أن الرواتب والأجور ولواحقها (كلفة الإدارة العامة والقوى العسكرية والتقاعد وتقديمات أخرى مثل المنح المدرسية والمكافآت والساعات الإضافية وتحويلات أخرى) مثّلت عام 2017 نحو 35% من مجموع النفقات الحكومية، فيما استأثر الدين العام بنحو 32% من هذه النفقات، واستحوذت الكهرباء على 8,6%.

هنا، وقع الحاكم المسك بالاقتماد اللبناني في خطأ مميت. إذ أنه ليس قادراً على التمييز بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وبين طرق قياس الأعباء وما تعنيه كل مفارقة. وبدا واضحاً أنه يريد أن يشنّ هجوماً على القطاع العام لتحميله مسؤولية العجز والتعمية على كلفة خدمة الدين ونقلها على الخزينة، حماية للمصارف ولكتاب المودعين الذين لا يزالون يرفضون أي نوع من المساهمة في تحقّل فاتورة التصحيح المالي رغم أنهم كانوا الأكثر انتفاعاً من هذا الورد المالي، إن لم يكونوا الوحيدين.

#### ضلع الاقتصا

هذه المرّة جاء من يقول لسلامة إن الغشّ لم يعد مسموحاً، وإن كل خفض في كلفة الفائدة بمعدل 1% يؤدي إلى «خفض الإنفاق العام بنحو 900 مليون دولار». وقد أشار بطيش أيضاً إلى «أفكار عدة لإجراء مثل هذا الخفض، سبق

بالتزامن مع هذه الاجتماعات. ففي مؤتمر للحوكمة في 22 آذار الماضي، أعلن أن «حجم القطاع العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 17% قبل الحرب إلى 35% اليوم»، وتحدّث بإسهاب عن «سوء مجلس النواب نبيه بري استدعى سلامة لسؤاله عن رأيه بالأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية بعدما

طلب من وزير المال إطلاع تخلّته الخبائية على مشروع موازنة 2019؛ وكل هذه اللقاءات لا موجد دستورياً لها، وهي بلا معنى في ظل تجاوز المهل الدستورية، بدءاً من التأخّر في إعداد الموازنة (المفترض أن يكون في أيلول)، وإقرارها في مجلس الوزراء ثم إحالتها إلى مجلس النواب (عند بدء عقد تشريين الأول). علماً أن المجلس يات أمام مهلة محصورة لإقرارها قبل نهاية كانون الثاني تبعاً للمادة 86 من الدستور... وبالتأكيد، ليست المشكلة محصورة بدستورية الموازنة وقانونيتها، بل بضمونها في ظل العجز الكبير والزامات لبنان تجاه الدول المانحة بخفضه، وتوسيع الحكومة في الإنفاق السياسي

فوق هذا كلّه، قرّر سلامة، لغايات غير واضحة، ممارسة ضغط إعلامي

## تقرير

# تهديد أميركي للبرّي: الابتعاد عن حزب الله أو العقوبات!

لم يُعرف بعد ما إذا كانت

المعلومات التي نقلتها

صحيفة «ناشيونال»

الإماراتية عن عقوبات

أميركية على حركة أمل

والرئيس نبيه بري صحبة.

مفروّبة من الأخير يؤكدون

أنها «حملة تهويل ليس إلا»،

وان «دبلوماسيت أميركيين

نقلوا رسالتك بأن ما اشيع ليس

صحياً»، لكن، رغم ذلك، لا

يمكن التعامل مع هذه

التسريبات ببراءة. فهي وان

لم تكشف عن معلومات

فإنها استنبطت تهديدات واضحة

من واشنطن لرئيس مجلس

النواب

### ميسم زرق

لم تفلح مُحاولات الزائر الأميركي الأخير إلى لبنان في فرض رغبة واشنطن بعزل حزب الله. موقف حلفاء المقاومة كان حاسماً لجهة أن الحزب هو مكوّن لبنياننا اساسي وجزء من الحياة السياسية في الحكومة والبرلمان، واستهدافه بالعقوبات يعني استهداف كل اللبنانيين. هذا ما سمعه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بوضوح من رئيسي الجمهورية ومجلس النواب ميشال عون ونبيه بري، ووضّع المكونات السياسية في حالة ترقّب للسلك الأميركي تجاه البلاد بعد الزيارة. وبعد نحو أسبوعين من مفاوضاته، كشفت صحيفة «ذا ناشيونال» الإماراتية أول من أمس، عن «خطط أميركية لقرض عقوبات على حركة أمل والرئيس نبيه بري، بسبب علاقاته القديمة مع حزب الله وإيران». ونقلت الصحيفة المعروفة بصلاحتها القوية في إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن «مسؤول رفيع المستوى في البيت الأبيض» أن «بري وشركاءه الرفيحي المستوى هم حالياً تحت التدقيق الأميركي»، وأن «حزب الله وحركة أمل هما فريق واحد»، مُعتبراً أن «هذا الأمر يجب أن يتوقف، نبيه بري لا يزال رجل إيران في لبنان.

إنه الخط الرئيسي للدعم السياسي لحزب الله وسيزداد استهداف الولايات المتحدة الاقتصادي للبنان، وستفرض المزيد من العقوبات عليه، إلى أن يترك بري منصبه أو يغير سياسته، وهذا ما نستعدّه حالياً. لذلك فطالما أن بري باق في السلطة، ستعاني البلاد.»

حتىّ هذه اللحظة، يتخطّر الجانب اللبناني تأكيد صدق المعلومة من عدمه. لكنها وإن صحّت فهذا يعني وفق أكثر من مصدر سياسي أن «واشنطن بدأت في رسم معادلة مضادة للموقف اللبناني الرسمي تجاه العقوبات وحزب الله». الولايات المتحدة تريد أن تقول: «ما أن الأحزاب الأساسية اختارت أن تقف إلى جانب الحزب وتدافع عنه، فإن مصيرها لن يكون أفضل من مصيره»، وتحاصر الجميع بين خيارين: «إما الخفي عن الحزب أو وضع الداعمين له في منزلة واحدة معه».

ليست في المرة الأولى التي يلخّ فيها الأميركيون بشكل غير مباشر إلى استهداف بري ومسؤولين في حركة أمل. منذ أقل من عام أثيرت هذه المسألة بشكل عرضي، ثم ما لبثت أن غابت تحت التدقيق الأميركي، وأن «حزب الله وحركة أمل هما فريق واحد»، مُعتبراً أن «هذا الأمر يجب أن يتوقف، لبنان خلال العام الماضي إلى إشارة

الموضوع مع الرئيس بري في اللقاءات. إذ «استفسر هؤلاء بلغة مموّهة من زاية بالعقوبات وتأثيرها على لبنان، وتحديداً على حركة أمل»، وقد «حملت في طياتها نوعاً من التهديد». ماذا يعني ذلك؟ يبدو أن لدى الأميركيين إصراراً للضغط على الرئيس بري. فخطابه وأداؤه في موضوع المقاومة لم

### السفير اللبناني في واشنطن: «أخبار خاطئة خاطئة نفسه»

ولن يتغيّر. لا داعي هنا للعودة إلى كل تصريحات رئيس مجلس النواب في كل خص الصراع مع إسرائيل والتأكد على خيار المقاومة. يكفي التوقف عند كلام بري أمام بومبيو حين سأل «هل خرج بحسب معلوماتنا بالأخبار»، فقدّ عمد أكثر من موقف أميركي زار لبنان خلال العام الماضي إلى إشارة

التي يبلّغها إلى

التي يبلّغها إلى

حتى اللحظة، لم يصدر أي موقف رسمي لبناني ولا من حركة أمل حول ما أشيع، لا خبير مؤكداً باستثناء اللقاءات التي سبقها الوفد البرلماني اللبناني المؤلّف من رئيس لجنة المال والموازنة إبراهيم كنعان ورئيس لجنة الشؤون الخارجية ياسين جابر مع مسؤولين في الإدارة الأميركية، على هامش الاجتماعات التي ينظّمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن الأسبوع الجاري لشرح الواقع في لبنان وتأكيد التزامه ومصارفه بالقوانين المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. لكن سفير لبنان في الولايات المتحدة الأميركية غابريال عيسى، كتب على صفحته على موقع «فيسبوك» أن «الصحافة المرتهنة بدأت تهلّل لعقوبات جديدة. هذه أخبار خاطئة منقولة عن المصدر الخاطيء نفسه». غيّر أن مقرّبين من بري وضعوا هذه المعلومات في إطار «التهويل»، وخصوصاً أن «دبلوماسيين أميركيين نقلوا رسائل بأن الجو الذي خرج ليس جدياً». وقد رجح هؤلاء بأن يكون توقيت نشر هذه المعلومات «مرتبطاً بزيارة الرئيس بري الأخيرة للعراق، حيث أجرى جولة على مرجعيات سياسية ودينية حققت نجاحاً كبيراً»، معتبرة أيضاً أنه «ليس من باب الصدفة أن تكون الجهة التي نشرت المعلومات هي إماراتية، بالترّامن مع وجود بري في قطر». مهما تكن الخلفيات، فإن أكثر من جهة اعتبرت أن «مخلّ هذه الخطوة – إذا تأكدت - ستكون ضريباً من الجنون». واستغربت مثل هذا القرار، ولا سيما أنه «رغم مهانة العلاقة الاستراتيجية بين بري وحزب الله، لطالما كان هناك إرادة غربية وعربية بالفضل بينهما، من أجل إبقاء جسور التواصل مفتوحة مع الطائفة الشيعية». وما وضع بري في المنزلة نفسها مع الحزب إلا «محاولة لعزل طائفة داخلها»، كما اعتبرت أن «مثل هذه الخطوة لا يُمكن أن تضرب الحزب ولا الحركة، بل على العكس ستقويهما وستجعل حلفهما آمن في وجه الولايات المتحدة». كما لا يُمكن أن تدفع «بحركة أمل ورئيسها إلى الخلفي عن دعم الحزب في مقاومته ضد إسرائيل والإرهاب، بل ستؤدي بهما إلى التشدّد أكثر في وجه الاستسكار الذي تمارسه الإدارة الأميركية».

وتوقّفت المصادر عند العبارات التي نقلتها الصحيفة، وهي تقال للمرة الأولى، إذ وصفت «بري بأنه رجل الداخل والخارج أن «بري لم يتكر يوماً أنه يحمل مسؤولية الطائفة الشيعية وهو ممثلها الأول في الدولة»، وهو «من الأوائل الذين نسجوا علاقات قوية مع إيران من قبل حزب الله». لكن الخبير في مثل هذا القرار (إذا صحّ وسلك مساره نحو التطبيق) أنه لا يستهدف تياراً أو حزباً وحسب، بل يتناول بالدرجة الأولى شخصاً هو رئيس مجلس النواب، وتربطه علاقات متينة مع معظم الأطراف السياسية في البلد اصداقاء أو خصوماً. وأي تعامل معه خارج هذا السياق هو «دعسة ناقصة»، تعني إما «المغامرة بطرف شعبي استطاع الاحتفاظ بعلاقته باطراف داخلية وخارجية عربية وغربية وإبقاء التواصل مفتوحاً معها في عزّ الخلافات مع لبنان، وخاصة أنه ليس هناك أي طرف خارج حزب الله وحركة أمل في البيئة الشيعية يُمكن التعويل عليه في أي دور»، وإما «اتجاه أميركي لضرب المؤسسات الدولية يُمكن أن يبدأ من مجلس النواب ويصل إلى بعيداً»، فهل بلغ التهور الأميركي هذه الدرجة؟